



## أولاً: التقارير الدولية

في هذا العدد:

- التقارير والصحف الدولية
- الأخبار الأسبوعية
- النشاط المالي
  - التخصيم
  - التأجير التمويلي
  - التمويل متناهي الصغر
  - أداء البورصة المصرية (انفوجراف)
- انفوجراف

## Contact Us

<http://www.mped.gov.eg>

### ● "فيتش سوليوشنز" تتوقع توافد ٥٢ مليون سائح على مصر حتى ٢٠٢٦<sup>١</sup>.

توقعت وكالة "فيتش سوليوشنز" حول مستقبل السياحة في مصر خلال الفترة المقبلة حتى ٢٠٢٦؛ إذ تتوقع فيتش زيادة أعداد السائحين في مصر خلال المدى المتوسط؛ بسبب توقعات تراجع تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية وتراجع القيود المرتبطة بمواجهة فيروس كوفيد-١٩. ووفقاً لفيتش؛ سيتوافد على مصر ٥٢ مليون سائح حتى ٢٠٢٦، أي نحو ١١,٦ مليون سائح إلى مصر خلال ٢٠٢٣، و١٣ مليون سائح في ٢٠٢٤، و١٣,٥ مليون سائح في ٢٠٢٥، و١٤ مليون سائح في ٢٠٢٦.

وأضافت أن تتمتع مصر بموقع جغرافي مميز يجعلها قادرة على توفير أنواع مختلفة من السياحة؛ أبرزها: السياحة الثقافية والسياحة العلاجية والسياحة البرية، كما تتمتع ببنية تحتية متطورة للسياحة، خاصة الفنادق في الوجهات السياحية، فضلاً عن التزام سلاسل الفنادق العالمية الكبرى.

### ● الدكتور/ محمود محيي الدين، رائد المناخ للرئاسة المصرية لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة للتغير المناخي COP27 والمبعوث الخاص للأمم المتحدة، التكنولوجيا والتمويل ضروريان لتحقيق الأمن الغذائي<sup>٢</sup>.

أشار الدكتور/ محمود محيي الدين، رائد المناخ للرئاسة المصرية لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة للتغير المناخي COP27 والمبعوث الخاص للأمم المتحدة المعني بتمويل أجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، إلى إن التكنولوجيا والتمويل عنصران أساسيان لتحقيق التكيف لقطاع الغذاء والزراعة مع تغير المناخ ومن ثم تحقيق الأمن الغذائي.

وأضاف أن قطاع الغذاء والزراعة على مستوى العالم تضرر من الأزمات المتلاحقة خاصة أزمة كورونا والأزمة الجيوسياسية الراهنة اللتين نتج عنهما تراجع الأمن الغذائي، فضلاً عن حاجة القطاع للتكيف مع التأثيرات السلبية للتغير المناخي.

وأوضح أن توافر الحلول العلمية والتكنولوجية والتمويل اللازم ضروريان لتحقيق التكيف بصفة عامة وفي قطاع الغذاء والزراعة بصفة خاصة، منوهاً بأن أجندة شرم الشيخ للتكيف التي أطلقتها الرئاسة المصرية لمؤتمر COP27 وفريق رواد المناخ خلال مؤتمر شرم الشيخ اهتمت بهذا القطاع الحيوي وتكيفه مع تغير المناخ من خلال اقتراح آليات واضحة وسبل تمويل تحتاج للتفعيل.

وأكد أهمية المبادرة التي أطلقتها الرئاسة المصرية لمؤتمر COP27 خلال مؤتمر شرم الشيخ بشأن الغذاء والزراعة من أجل التحول المستدام لدفع العمل في هذا الملف الحيوي.

وشدد على حاجة نظام التمويل العالمي لإعادة هيكلة بما يحقق الاهتمام الكافي والعدل بالدول والمجتمعات الأكثر تأثراً بالأزمات العالمية والتي أجهدت مواردها بفعل هذه الأزمات.

وأضاف أن تمويل العمل المناخي ككل وتكيف قطاع الغذاء والزراعة بصفة خاصة يتطلب اعتماد منظمات التمويل الدولية وبنوك التنمية نظم تمويل ميسرة بسعر فائدة لا يتجاوز ١% وفترات سماح وسداد طويلة الأجل، مؤكداً أهمية أن يشمل التمويل الميسر الدول متوسطة الدخل بجانب الدول منخفضة الدخل.

وأوضح أهمية التمويل في شكل استثمارات بنظم الغذاء والزراعة بالدول النامية والأسواق الناشئة، مع تفعيل آليات خفض الدين ومقايضة الديون بالاستثمار في الطبيعة والمناخ.

<sup>1</sup> <https://www.youm7.com/story/2023/1/23/%D9%81%D9%8A%D8%AA%D8%B4-%D8%B3%D9%88%D9%84%D9%8A%D9%88%D8%B4%D9%86%D8%B2-%D8%AA%D8%AA%D9%88%D9%82%D8%B9-%D8%AA%D9%88%D8%A7%D9%81%D8%AF-52-%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D8%AD-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AD%D8%AA%D9%89/6058528>

<sup>2</sup> <https://www.alborsaenews.com/2023/01/23/1624243>

وذكر الدكتور/ محمود محيي الدين، أن المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية التي أطلقتها الحكومة المصرية، ومبادرة المنتديات الإقليمية الخمسة التي أطلقتها الرئاسة المصرية لمؤتمر الأطراف الـ٢٧ بالتعاون مع اللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة وفريق رواد المناخ، أوجدت مجموعة متميزة من مشروعات البيئة والمناخ يتعلق بعضها بتكيف نظم الغذاء والزراعة مع تغير المناخ، مؤكداً أهمية مشاركة القطاع الخاص في تمويل إجراءات التكيف بما يسمح بتقدم العمل المناخي ككل وتحقيق الأهداف المرجوة منه.

### ● بنك التنمية الأفريقي يتوقع استقرار معدل النمو في القارة بنحو ٤%٢٠٢٤.

ذكر بنك التنمية الأفريقي في تقريره "أداء الاقتصاد الكلي في إفريقيا وأفاق عام ٢٠٢٣"، أن آفاق النمو في القارة على المدى المتوسط تخضع لرياح معاكسة كبيرة، بما في ذلك التباطؤ الحاد في الاقتصاد العالمي، واستمرار التضخم، وتشديد الأوضاع المالية العالمية، وارتفاع تكلفة رأس المال، وانخفاض قيمة العملة الوطنية، وتراجع التدفقات المالية، واستمرار الخسائر والأضرار المرتبطة بالمناخ، والتوترات الجيوسياسية، وزيادة تصعيد الصراع الروسي الأوكراني.

وأوضح التقرير أن من المتوقع أن يستقر متوسط معدل النمو الاقتصادي في إفريقيا عند نحو ٤% بين عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤، متجاوزاً المتوسطات العالمية البالغة ٢,٧ و٣,٢% المتوقعة في نفس السنوات.

وأوضح بنك التنمية الأفريقي أن الناتج المحلي الإجمالي للقارة يجب أن يسجل متوسط نمو بنسبة ٤% في العام الجاري و٣,٩% في العام ٢٠٢٤، مقابل ٣,٨% في العام ٢٠٢٢.

ومن المتوقع أن تشهد منطقة شرق إفريقيا أقوى نمو في عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤ بنسبة ٥ و ٥,٤% على التوالي، متقدمة على وسط إفريقيا (٣,٤% في العام ٢٠٢٣ و ٤,٤% في عام ٢٠٢٤)، وغرب إفريقيا (١,٤% و ٣,٤%)، وشمال إفريقيا (٣,٤% و ٤,٣%) وجنوب إفريقيا (٢,٣% و ٢,٨%).

### ● مجلة "الإيكونومست" في تقرير بشأن السياحة العالمية، ارتفاع عدد السياح الوافدين إلى دول العالم بنسبة ٣٠%؛

توقعت مجلة "الإيكونومست" في تقرير بشأن السياحة العالمية، ارتفاع عدد السياح الوافدين إلى دول العالم بنسبة ٣٠% في العام ٢٠٢٣؛ ليصل إلى ١,٦ مليار سائح، وذلك بعد نمو بنسبة ٦٠% في العام ٢٠٢٢، ورغم ذلك فقد أشارت توقعات وحدة الاستخبارات الاقتصادية التابعة للمجلة إلى أن عدد السياح الوافدين على مستوى العالم لن يصل إلى مستويات ما قبل الجائحة عام ٢٠١٩ عندما بلغ ١,٨ مليار سائح.

وأضاف تقرير مجلة "الإيكونومست" أن تعافي أعداد السياح الوافدين سيختلف من منطقة لأخرى، ففي حين شهد جزء كبير من الشرق الأوسط انتعاشاً كاملاً بالفعل، فإن التعافي في أوروبا الشرقية لن يتحقق قبل العام ٢٠٢٥ بسبب تأثير الحرب الروسية الأوكرانية، في حين ستصل معظم المناطق الأخرى إلى التعافي الكامل في العام ٢٠٢٤.

وتوقع التقرير أن يتعافى عدد السياح الوافدين في العالم إلى مستويات قريبة من مستويات ما قبل الوباء بحلول نهاية عام ٢٠٢٣، مع انحسار الخوف من "كوفيد-١٩" ورفع القيود، ولكن الحرب الروسية الأوكرانية وما صاحبها من عدم استقرار سياسي وتفاقم التضخم عالمياً والتباطؤ الاقتصادي بالإضافة إلى استراتيجية الصين الصارمة لاحتواء الوباء قد أدت تلك العوامل مجتمعة إلى توقعات وحدة الاستخبارات الاقتصادية التابعة للمجلة الإيكونومست، الوصول إلى مستويات التعافي في عام ٢٠٢٤ وليس عام ٢٠٢٣، مع احتمال حدوث اضطراب كبير في هذه الأثناء؛ ما قد يؤثر على السياحة العالمية، حيث ستكافح الفنادق والمطاعم والمطارات للتعامل مع نقص العمالة ومتطلبات الأجور وارتفاع أسعار الغذاء والطاقة.

وعلى صعيد آخر، من المتوقع أن يصبح تأثير تغير المناخ على السياحة أكثر وضوحاً مع ارتفاع درجات الحرارة ونقص المياه والفيضانات التي تجبر الوجهات السياحية على اتخاذ إجراءات، حيث تفتقر منتجات التزلج إلى الثلوج، والمنتجات الصيفية المتضررة من الجفاف وحرارة الغابات، وفي العام ٢٠٢٣، ستصبح هذه التأثيرات أكثر وضوحاً إذا استمرت الأحداث المتعلقة بالطقس في التفاقم.

<sup>3</sup> <https://www.youm7.com/story/2023/1/21/%D8%A8%D9%86%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%89-%D9%8A%D8%AA%D9%88%D9%82%D8%B9-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D9%85%D8%B9%D8%AF%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%85%D9%88-%D9%81%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A8%D9%86%D8%AD%D9%88/6055887>

<sup>4</sup> <https://www.gomhuriaonline.com/Gomhuria/1173180.html>

## ثانياً: الأخبار الأسبوعية:

- **الدكتورة/ هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تشارك في جلسة حول الإصلاح في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال فعاليات المنتدى الاقتصادي العالمي بدافوس<sup>5</sup>.**
- شاركت الدكتورة/ هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية؛ في جلسة بعنوان "بين السبيلة والهشاشة: الإصلاح في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، وذلك على هامش مشاركتها بفعاليات الاجتماع السنوي لمنتدى دافوس الاقتصادي العالمي.
- وأشارت الدكتورة/ هالة السعيد، إلى التحديات العالمية التي يعيشها العالم حالياً، وحالة عدم اليقين غير المسبوقة السائدة، موضحة أن الانعكاسات على البلدان الناشئة ستكون أكثر شدة، حيث أدت الصدمات المتكررة للاقتصاد العالمي إلى تقييد قدرة البلدان الناشئة على اتخاذ التدابير اللازمة لحد من آثار تلك الأزمات على اقتصاداتها ومجتمعاتها، بالإضافة إلى تقييد متابعة جداول أعمال التنمية ومواصلة إحراز تقدم نحو معالجة القضايا الرئيسية. ولفتت إلى أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا معرضة بشدة للمخاطر مع تصاعد التضخم المصحوب بالركود العالمي.
- وأشارت إلى إن مصر تواجه بعض الصعوبات، على وجه التحديد أزمة العملات الأجنبية وارتفاع مستويات التضخم، ومع ذلك لا تزال الدولة بمواردها الوفيرة وتراثها ومواهبها، تضع نفسها كوجهة استثمارية وسياحية واعدة، مضيفة أنه بالنسبة للمستثمرين فإن الدولة توفر مزايا تنافسية فريدة وقيمة كبيرة طويلة الأجل.
- وأوضحت الدكتورة/ هالة السعيد، أن النشاط الاقتصادي في مصر لا يزال ديناميكياً، مشيرة إلى تحقيق معدل نمو بلغ ٦,٦٪ في العام المالي الماضي، مع توقعات بنسبة ٤,٨-٥٪ خلال السنة المالية الحالية، وهي معدلات نمو مرتفعة نسبياً مدفوعة بالقطاعات الإنتاجية الرئيسية مثل الاتصالات والسياحة وقناة السويس وغير ذلك.
- أضافت أن السياحة تشهد أداء قوي، حيث ارتفع عدد السياح بنسبة ٥٥٪ في الربع الأول من هذا العام المالي مقارنة بالعام الماضي، كما زادت عائدات قناة السويس بنحو ٣٠٪، مما يشير إلى الأهمية الاستراتيجية الكبرى للممر، كما ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر بأكثر من ٩٠٪ في السنة المالية الماضية، وأنه من المتوقع أن تكون مصر في عام ٢٠٢٣ وعلى مدى السنوات القادمة من بين الدول التي تتمتع بأقوى زخم استثماري في المنطقة.
- وقالت أشارت إلى إننا ننظر إلى التهديدات والتحديات الحالية على أنها فرصة مميزة لبناء مرونة اقتصادنا على المدى الطويل وتعزيز قدرته على التكيف، وهو ما سيضع أسس نمو أقوى وأكثر شمولاً واستدامة في المستقبل.
- واستعرضت الدكتورة/ هالة السعيد، جهود الحكومة المصرية لتطوير البنية التحتية، مشيرة إلى البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية والذي يتم العمل به من أجل زيادة القدرة على التعامل مع التحديات والثغرات التي كشفت عنها الصدمات المتكررة، مشيرة إلى تطوير دور القطاع الخاص في الاقتصاد، والتكيز على تطوير منظومة التعليم الفني والتدريب المهني لتعزيز سوق العمل، لافتة إلى إطلاق وثيقة سياسة ملكية الدولة التي تأتي في إطار زيادة فرص مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد.
- وأكدت أن هناك حاجة ملحة لتعميق التعاون بين الدول وبين القطاعين العام والخاص، وهو ما سيوفر تعزيز القدرة على التكيف والمرونة مع الصدمات المستقبلية.
- وحول صندوق مصر السيادي، أشارت الدكتورة/ هالة السعيد، إلى أنه يعد الذراع الاستثماري للحكومة المصرية، موضحة أنه هناك إقبال قوي على الفرص الاستثمارية التي تقدمها حالياً، خاصة من الصناديق السيادية الخليجية، حيث يعمل الصندوق من خلال إنشاء منتجات استثمارية جانبية عبر عدد من القطاعات، بما في ذلك مصادر الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر والسياحة والعقارات والخدمات اللوجستية، هذا بالإضافة إلى الجهود الجارية لتحقيق الدخل ورفع قيمة بعض الشركات الكبرى المملوكة للدولة من خلال إشراك القطاع الخاص إما من خلال عمليات الاكتتاب الخاصة أو ترتيبات ما قبل الاكتتاب العام.
- وأكدت أنه لا يمكن فصل النمو الاقتصادي عن الأثر البيئي، حيث يجب أن يكون الهدف النهائي في جميع أنحاء العالم هو استعادة أهداف التقدم البشري وبيئة صحية لمستقبل مستدام، وذلك على الرغم من الضغوط المتزايدة الناجمة عن الأزمات المتداخلة الحالية التي تعوق العمل المناخي، مؤكدة أن دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا تمتلك مساحات مالية كافية لمواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية المزممة ودفع العمل المناخي في نفس الوقت.
- وأضافت أنه يجب إيجاد طرق مختلفة لتقريب ومواءمة هذه الأهداف، مشيرة إلى أن هناك عاملين رئيسيين ينبغي النظر فيهما والترويج لهما، مما سيساعدنا على تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي من خلال تسريع العمل المناخي بشكل أساسي، حيث يجب أولاً أن نركز بشكل كبير على تطوير قدرات التقييم والقياس بما سيسمح لصانعي القرار بموازنة تكاليف وفوائد العمل المناخي، كما أنه من خلال تحديد القيمة الحقيقية للاستثمارات "الخضراء"، سيميل القادة في النهاية إلى تسريع العمل المناخي، مؤكدة أن تبادل المعرفة والمعلومات بين الدول

<sup>5</sup> <https://mped.gov.eg/singlenews?id=3675&lang=ar>

وجميع أصحاب المصلحة بما في ذلك القطاعين العام والخاص والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية يعد أمراً حاسماً لتعزيز قدرات القياس وتقييم الأثر، وتعزيز ثقافة صنع السياسات المبنية على الأدلة.

كما أكدت الدكتورة/ هالة السعيد، أهمية تعزيز وتعميق كافة أشكال التعاون بين القطاعين العام والخاص، واعتبار الشراكات بين القطاعين أدوات فعالة ومبتكرة تقدم عدداً من الفوائد، بما في ذلك توزيع تكاليف المشروعات الكبيرة، بالإضافة إلى إدارة المخاطر بشكل أفضل، وتشجيع إنشاء أسواق جديدة وتحفيز الاستثمارات الخاصة في القطاعات والأنشطة التي كان يعتبرها المستثمرون بالقطاع الخاص في السابق مستحيلة أو غير مناسبة، وهو ما نسعى إلى تحقيقه من خلال إشراك صندوق مصر السيادي بشكل كبير في برامج الهيدروجين الأخضر وتحلية المياه الخضراء والطاقة المتجددة.

#### • الدكتورة/ هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تشارك بجلاسة تسريع الانتقال إلى صافي الانبعاثات الصفري<sup>٦</sup>.

شاركت الدكتورة/ هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، بجلاسة تسريع الانتقال إلى صافي الانبعاثات الصفري، والمنعقدة ضمن فعاليات النسخة الـ ٥٣ للمنتدى الاقتصادي العالمي بدافوس السويسرية.

وأشارت الدكتورة/ هالة السعيد، إلى مؤتمر الأطراف COP27، الذي عقدته مصر نوفمبر الماضي، موضحة أنها كانت قمة "التنفيذ"، الأمر الذي تم التعامل معه بجدية من قِبل الحكومة المصرية بأكملها في التحضير للمؤتمر وأثناءه وبعده، مشيرة إلى إطلاق مصر خلال المؤتمر العديد من المبادرات التي تسعى إلى ترجمة مجرد التعهدات إلى إجراءات ملموسة.

وأضافت أنه على المستوى العالمي الكلي، تم التوصل إلى اتفاق جيد فيما يتعلق بالخسائر والأضرار وما تم تحقيقه في قضية التمويل المرتبطة بآثار تغير المناخ على الدول الضعيفة التي تواجه بالفعل تحديات اجتماعية واقتصادية مختلفة، موضحة أن تلك التحديات تتضمن بما في ذلك ارتفاع مستويات الفقر وضعف البنية التحتية وضعف الأسس الاقتصادية.

وأوضحت الدكتورة/ هالة السعيد، أن التكيف يمثل مجال اهتمام واسع وذلك بسبب الشعور بآثار تغير المناخ أكثر حالياً، مؤكدة أهمية تعزيز التكيف والمرونة لتقليل الخسائر المستقبلية، مشيرة إلى وجود فجوة تمويل التكيف وتزايدها، وأن آليات التمويل المتاحة إلى حد كبير تضيف مستويات ديون للدول النامية المرتفعة بالفعل.

وأشارت الدكتورة/ هالة السعيد، إلى إطلاق مصر لبعض المبادرات خلال COP-27، والتي كانت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية رائدة في العديد منها، مشيرة إلى إطلاق مبادرة "حياة كريمة لأفريقيا صامدة أمام التغيرات المناخية"، والتي تسعى إلى تكرار قصة نجاح مصر التي أظهرها مشروعها الضخم متعدد الأبعاد للقضاء على الفقر الذي يستهدف أكثر من نصف إجمالي السكان الريف، موضحة أن الهدف الأساسي هو أن تعمل كل حكومة أفريقية مع شركاء مختلفين لتحسين نوعية الحياة في ٣٠٪ من أكثر المناطق ضعفاً وفقراً بحلول عام ٢٠٣٠، بطريقة مراعية للمناخ.

كما أشارت إلى "مبادرة أصدقاء تخضير الخطط الاستثمارية الوطنية في أفريقيا والدول النامية"، موضحة أن المبادرة تسعى إلى تحويل قصة نجاح وطنية إلى قصة نجاح عالمية، بهدف زيادة حصة المشروعات الخضراء في خطط الاستثمار الوطنية إلى ٣٠٪، متابعه أن مصر تستهدف الوصول إلى نسبة ٥٠٪ مشروعات خضراء بالخطوة الاستثمارية بحلول العام المقبل، وأضافت السعيد أن تلك المبادرة تدعم نظام حوكمة قوي لضمان الالتزام بالمعايير المتفق عليها، متابعه أن المنظمات متعددة الأطراف مثل البنك الدولي ووكالات الأمم المتحدة، تلعب دوراً حيوياً في تقديم الدعم الفني للدول في هذا الصدد.

وأشارت كذلك إلى "المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية"، والتي تنبثق من الاعتراف الحقيقي بأن التنمية والتغيير يبدأان على المستوى الأساسي المحلي، مضيفه أن تلك المبادرة شبيهة بالمنافسة تسعى إلى دمج الابتكار وزيادة الوعي في العمل المناخي.

وتناولت الدكتورة/ هالة السعيد، الحديث حول صندوق مصر السيادي والذي يعمل بهدف دعم انتقال عادل للطاقة، لافتة إلى توقيع ٩ اتفاقيات إطارية بارزة خلال مؤتمر الأطراف لإنتاج الهيدروجين الأخضر، باستثمارات تبلغ حوالي ٨٥ مليار دولار، فضلاً عن توقيع اتفاقيات أخرى لإنشاء محطات طاقة متجددة ضخمة، بالإضافة إلى ما يجري تنفيذه من برنامج لتحلية المياه الخضراء لاستكمال هذه الجهود.

وأوضحت أنه تم إطلاق شركة EGYCOP أيضاً كأول شركة استثمار مباشر في مصر في تعويض الانبعاثات، ومشاركة القطاع الخاص في التمويل، كما تطرقت السعيد بالحديث حول الدور المحوري الذي يمكن أن تلعبه الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تمويل التحول العادل للطاقة، حيث إنها توفر فوائد لا تعد ولا تحصى بما في ذلك توزيع تكاليف المشروعات الكبيرة على فترة زمنية أطول بالإضافة إلى إدارة أفضل للمخاطر وتسليم المشروع بكفاءة، متابعه أن ذلك قد يؤدي إلى تحرير الأموال العامة وتوفير الحيز المالي الذي تحتاجه الحكومات للوفاء بجداول أعمال التنمية، فضلاً عن التشجيع على إنشاء أسواق جديدة وتحفيز الاستثمارات الخاصة في القطاعات والأنشطة التي كان يعتبرها المستثمرون بالقطاع الخاص في السابق مستحيلة أو غير مناسبة.

<sup>6</sup> <https://mped.gov.eg/singlenews?id=3674&lang=ar>

• **الدكتورة/ هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تشهد توقيع برنامج العمل السنوي للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمؤسسة الدولية الإسلامية للقطاع الخاص مع مصر لعام ٢٠٢٣.**

- شهدت الدكتورة/ هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية ومحافظ مصر لدى البنك الإسلامي للتنمية؛ احتفالية توقيع برنامج العمل السنوي للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمؤسسة الدولية الإسلامية للقطاع الخاص مع مصر لعام ٢٠٢٣، بحضور المهندس طارق الملا، وزير البترول والثروة المعدنية، والدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، والمهندس هاني سالم سنبل، الرئيس التنفيذي للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، والرئيس التنفيذي بالإنابة للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، والدكتورة مايا مرسي، رئيس المجلس القومي للمرأة.
- وأضحت الدكتورة/ هالة السعيد، إن برنامج العمل السنوي يستهدف تقديم حلول تمويلية متكاملة لمصر بمبلغ ١,٥ مليار دولار، وهو ما يأتي في إطار تعزيز القدرة على التخفيف من جذة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لأزمة كوفيد-١٩، وتبغات المتغيرات الجيوسياسية المتلاحقة على الساحة الدولية نتيجة للأزمة الروسية – الأوكرانية.
- وأشارت إلى المسيرة المثمرة بين مصر وكل من المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمؤسسة الدولية الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، مؤكدة أن مؤسسات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية تأتي في مقدمة شركاء التنمية الاستراتيجية لمصر، حيث تُعطي أوجه التعاون بين الجانبين مختلف مجالات التنمية أهمها قطاعات الطاقة والبنية التحتية والصناعة والتمويل والزراعة والصحة والتعليم.
- واستعرضت الدكتورة/ هالة السعيد، أبعاد الشراكة الاستراتيجية والتنموية بين الحكومة المصرية والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، مشيرة إلى أن مسيرة المؤسسة مع مصر أثمرت حتى الآن عن محفظة تعاون تمويلي بين مصر والمؤسسة، بإجمالي بلغ ١٤,٥ مليار دولار أمريكي، مؤكدة أن توقيع اليوم يأتي في ظل الاتفاقية الإطارية التي تم إبرامها بين مصر والمؤسسة عام ٢٠١٨، وتم تجديد العمل بها العام الماضي لمدة خمس سنوات إضافية، مع تعديل الحد الائتماني للاتفاقية من ٣ إلى ٦ مليار دولار أمريكي.
- وأشارت إلى توقيع البرنامج السنوي الثالث لفائدة جمهورية مصر العربية تحت مظلة برنامج جسور التجارة العربية الأفريقية على هامش الاجتماعات السنوية السابعة والأربعين لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية، والتي استضافتها مصر في يونيو الماضي بشرم الشيخ، بين وزارة التجارة والصناعة، وكل من المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات والبنك الأفريقي للاستيراد والتصدير، والذي يستهدف إرسال بعثات ترويجية من المصدرين المصريين إلى الدول الأفريقية بهدف دعم توجه الدولة المصرية في زيادة الصادرات المصرية إلى القارة الأفريقية.
- كما أكدت الدكتورة/ هالة السعيد، على تطلع مصر للمشاركة في الاجتماع الرابع لمجلس حوكمة البرنامج، والمزمع عقده في الجمهورية التونسية خلال العام الجاري، الذي سيشهد مراسم انتقال رئاسة مجلس حوكمة البرنامج من جمهورية مصر العربية إلى الجمهورية التونسية الشقيقة، لافتة إلى برنامج المرأة في التجارة العالمية في مصر (SheTrades - Egypt)، والذي يأتي في إطار مساهمة جمهورية مصر العربية في المرحلة الثانية من "برنامج مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية" (الأفتياس ٢)، ويستهدف تعزيز قيادة الأعمال النسائية في مصر، ويأتي في إطار مراعاة البعد الاجتماعي وفي ضوء تمكين المرأة من مساهماتها في التجارة.
- وأشارت إلى الجهود الجارية من الجانبين للعمل على إطلاق المرحلة الثانية من البرنامج في إطار (الأفتياس ٢)، أيضاً، وذلك من خلال تضافر جهود وزارات التخطيط والتنمية الاقتصادية، والتجارة والصناعة، وجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، والمجلس القومي للمرأة، ومركز التجارة الدولية، وبمساهمة من البنك الإسلامي للتنمية، وبالتعاون مع المجلس التصديري للجزف اليدوية، والمجلس التصديري للأغذية، وغرفة الصناعات الغذائية، وجمعية سيدات أعمال مصر، حيث تستهدف المرحلة الجديدة من البرنامج تعزيز بناء قدرات وتأهيل المؤسسات المتوسطة والصغيرة التي تملكها أو تديرها السيدات في قطاعي الجزف اليدوية.
- وأثنت على ما يتضمّن برنامج العمل السنوي للمؤسسة لعام ٢٠٢٣، من مبادرات لفتح المجال للتعاون مع البنوك المحلية المصرية وشركات القطاع الخاص، لدعم هذين القطاعين الواعدين في مصر، كما أشادت بما تتيحه المؤسسة من تمويلات وجزمة من المشروعات والبرامج التي تستهدف تسهيل التجارة وبناء القدرات والدعم المؤسسي وتعزيز القدرات التنافسية لمختلف القطاعات المتعلقة بالتجارة الخارجية في مصر، وبتنتائج التعاون بين الجانبين في إطار برنامج تأهيل وتدريب ٥٠ سيدة للتصدير في مجالات الجزف اليدوية والتراثية، والذي يستهدف دعم قدرات وتطوير القدرات التصديرية لعدد ٥٠ مشروع مملوك أو تديره سيدات في قطاع الجزف اليدوية والتراثية من أبرز المعارضات والمشاركات بمعرض تراثنا للمنتجات التراثية والجزف اليدوية، وكذا المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر القائمة والمملوكة للسيدات.
- وحول آفاق التعاون المستقبلية بين الحكومة المصرية والمؤسسة الدولية الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، أشارت الدكتورة/ هالة السعيد، إلى دور المؤسسة في دعم التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء من خلال توفير التمويل

لمشروعات القطاع الخاص، إلى جانب ما تساهم به المؤسسة من العمليات التمويلية المباشرة، وإدارة الأصول، والتمويل الجماعي، وتنمية أسواق رأس المال الإسلامية، وتقديم الخدمات الاستشارية المالية، لافتة إلى الشراكة التنموية المتميزة مع المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص.

وأشارت إلى المشاركة الفعالة لكل من المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص في إطار مؤتمر COP27، وإلى الرغبة في مد جسور التعاون مع المؤسستين في إطار المرحلة الجديدة من "المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية في محافظات جمهورية مصر العربية"، والمُزمع إطلاقها خلال الربع الأول من العام الجاري من أجل إشراك المجتمع على المستوى المحلي في إيجاد حلول ذكية لمشكلات المناخ والبيئة والتحول إلى الاقتصاد الأخضر. كما أعربت عن أهمية التباحث بشأن فرص التعاون المُحتملة في إطار مبادرة "حياة كريمة لأفريقيا صامدة أمام التغيرات المناخية" التي تم إطلاقها على هامش مؤتمر COP27، التي تهدف إلى تعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ واتفاقية باريس، ودعم جهود الدول الأفريقية لتنفيذ التزاماتها الوطنية في هذا المجال.

#### ● مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، يحلل تأثير سلاسل القيمة العالمية على أداء الشركات الصغيرة<sup>8</sup>.

سلط مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، الضوء على الفرص والتحديات التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث أصبحت سلاسل القيمة العالمية «GVCs» مفهوماً متنامياً في الاقتصاد العالمي مع تطور العولمة، وبما أن العولمة أصبحت مفهوم مشترك لجميع الدول، فإن سلاسل القيمة العالمية مرتبطة أيضاً بكل دولة باختلاف قدراتها، وعلاوة على ذلك، فإن تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتكنولوجيا النقل وعمليات الإنتاج المعقدة، قد تخلق بيئة مناسبة للشركات للانخراط في سلاسل القيمة عبر الحدود، حيث تلعب الشركات الصغيرة والمتوسطة «SMEs» دوراً حاسماً في الاقتصاد العالمي، كذلك فإن مساهمات الشركات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد متعددة الأبعاد ويمكن اعتبار نمو الناتج، وخلق فرص العمل، والتخفيف من حدة الفقر، والتمكين الاقتصادي، ونمو الصادرات من بين هذه الأبعاد.

وأشار مركز المعلومات، إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة «SMEs»، باتت في الوقت الحالي تلعب دوراً محورياً ومهماً في معظم الاقتصادات، وخاصة في اقتصادات الدول النامية، حيث تشكل الشركات الصغيرة والمتوسطة حالياً الجزء الأكبر من الأعمال التجارية عالمياً، بالإضافة إلى كونها أصبحت مساهماً مهماً في تعزيز وتوليد فرص العمل والتنمية الاقتصادية بشكل عام، فهي تمثل ما يقرب من 90% من الشركات وتستهلك نحو 50% من إجمالي العمالة حول العالم، كذلك تسهم الشركات الصغيرة والمتوسطة الرسمية بنسبة تبلغ 40% من الدخل القومي في اقتصادات الدول الناشئة، وقد تصبح هذه النسبة أعلى بشكل ملحوظ إذا ما تم تضمين الشركات الصغيرة والمتوسطة غير الرسمية.

ووفقاً لتوقعات البنك الدولي، ستنزيد الحاجة الملحة إلى توفير ما يقرب من 600 مليون وظيفة خلال عام 2030، وذلك لاستيعاب التنامي في القوى العاملة العالمية، مما سيسهم بدوره في جعل تعزيز الشركات الصغيرة والمتوسطة أولوية قصوى للكثير من الحكومات حول العالم.

يذكر مركز المعلومات أنه أصبح من الضروري تعزيز مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة العالمية بدلاً من مجرد تدويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث باتت إعادة تنظيم الإنتاج على المستوى الدولي وتطوير سلاسل القيمة العالمية أمراً مهماً للشركات الصغيرة والمتوسطة، لا سيما من خلال توسيع فرص أعمالها وتعزيز وصولها إلى الأسواق.

وأضاف المركز المعلومات، في تحليله أنه يتم تعريف الانخراط في سلاسل القيمة العالمية عموماً على أنها المشاركة في كل من استيراد السلع الوسيطة وتصدير المنتجات، ويمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية إما عن طريق تصدير السلع أو الخدمات مباشرة إلى الشركات في الخارج أو توفير المدخلات للشركات المحلية التي تنتج من أجل التصدير، ويُطلق على وضع المشاركة هذا الاسم «مشاركة أمامية في سلاسل القيمة العالمية»، وبدلاً من ذلك، يمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة المشاركة في أنشطة سلسلة القيمة عن طريق الحصول على المدخلات من الموردين الأجانب لإنتاج السلع والخدمات للاستهلاك المحلي والصادرات، ويُعرف هذا باسم «المشاركة الخلفية في سلاسل القيمة العالمية».

يذكر أن الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأسواق العالمية يمكنها القيام بالمساعدة على تعزيز مساهماتها في التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية، من خلال خلق فرص للارتقاء، وتسريع الابتكار، وتسهيل انتشار التكنولوجيا والمعرفة الإدارية، وتوسيع وتعميق المهارة، وتعيين وتحسين الإنتاجية، بالإضافة إلى ذلك، فإن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تمنح الشركات الصغيرة والمتوسطة قدرًا من المرونة والقدرة على تخصيص المنتجات وتمييزها، مما يعطي الشركات الصغيرة والمتوسطة ميزة تنافسية في الأسواق العالمية، مقارنة بالشركات الأكبر حجماً، حيث أنها قادرة على الاستجابة بسرعة لظروف السوق المتغيرة ودورات حياة المنتج الأقصر بشكل متزايد.

وفيما يتعلق بتأثير سلاسل القيمة العالمية على أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة، فإن سلاسل القيمة العالمية

<sup>8</sup> <https://www.gomhuriaonline.com/Gomhuria/1206375.html>

للشركات الصغيرة والمتوسطة تقدم منصة جديدة للاتصال بالشركاء الأجانب، مما يساعدهم في نهاية المطاف على تعزيز ونمو إنتاجيتهم ومنتجاتهم، وتوجد هناك أربعة أنواع أساسية من سلاسل القيمة العالمية هي؛ أسواق التوريد الدولية، حيث تتم المعاملات على أساس علاقات تجارية مستقلة بين المشتريين والبائعين عبر الحدود والتي تتطلب الحد الأدنى من التنسيق والتعاون «على سبيل المثال، أسواق السلع»، والشبكات التي يحركها المنتج، حيث تلعب الشركة الرائدة «مثل مجمع السيارات أو الأجهزة الكهربائية» دورًا مركزيًا في ممارسة السيطرة على الشبكة الدولية للشركات الفرعية والشركات التابعة والموردين، والشبكات التي يحركها المشتري، حيث يكون كبار تجار التجزئة والمسوقون والشركات المصنعة للعلامات التجارية «مثل Levi's في مجال صناعة الملابس، وWalmart كبايع تجزئة متعدد الجنسيات» مصدرًا من الشبكة اللامركزية للموردين عبر الحدود، والشركات المتكاملة، حيث يتم تنفيذ أنظمة الحوكمة الهرمية عبر الشبكات الدولية، وتنتج جميع السلع والمنتجات الرئيسية داخليًا، وتتميز بالتكامل الرأسي والرقابة الإدارية القوية.

■ وذكر مركز المعلومات التحليل أن الدلائل تشير إلى وجود مجموعة من الفوائد الرئيسية للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية، بما في ذلك ترقية المنتج، والتخصص في المنتجات وتحديد المواقع في الأسواق المتخصصة، وتعزيز الإنتاجية والكفاءة، وتوسيع السوق، واكتساب المعرفة، والمشاركة في الابتكار، ومع ذلك، قد لا تتمكن الشركات الصغيرة والمتوسطة من التمتع بهذه الفوائد، حيث توجد مجموعة من التحديات التي تواجهها عند توسيع أعمالها على الصعيد العالمي في المشاركة في سلاسل القيمة، والتي تتمثل في سردها على النحو التالي؛ عدم كفاية المعرفة والتكنولوجيا والقدرة على الابتكار، ونقص الموارد الإدارية والمالية والبشرية، وصعوبات الامتثال للمعايير والمتطلبات الدولية، واقتصادات الحجم المحدودة والإنتاجية والقدرة التنافسية السعرية، وعدم مرونة التصنيع والموقف التفاوضي الصعب ضد عدد قليل من الشركات العالمية الكبيرة، وصعوبة الوصول إلى الأسواق ومعلومات السوق، وارتفاع تكاليف المعاملات مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، وزيادة المنافسة في السوق وتركيز الشركات الكبيرة متعددة الجنسيات بسبب العولمة والتكامل الاقتصادي، والحوجز القانونية المتعلقة بالسوق الدولية، ونقص الدعم الحكومي.

■ وأشار مركز المعلومات ان على الرغم من هذه التحديات التي توجه الشركات الصغيرة والمتوسطة من الاندماج والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية، توجد مجموعة من الفرص أمام الشركات الصغيرة والمتوسطة؛ فقد أثرت العولمة والتكامل الاقتصادي العالمي على جوانب إيجابية في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بحيث تتمثل أهم العوامل المشجعة لنمو الشركات الصغيرة في ظهور الأسواق المتخصصة وأهمية التخصص في الإنتاج، وانخفاض دورات حياة المنتج التي جعلت الإنتاج المرن أكثر أهمية من حجم الإنتاج، هذا بالإضافة إلى انخفاض البيروقراطية داخل الشركات الصغيرة والمتوسطة وزيادة مرونتها وقدرتها على الاستجابة لمتطلبات العملاء والتكنولوجيا المتغيرة بصورة سريعة، وأخيرًا الأهمية المتزايدة لقطاع الخدمات «الذي تهيمن عليه الشركات الصغيرة والمتوسطة»، بسبب زيادة الوفرة في المجتمعات النامية وما بعد الصناعية، وكذلك في الاقتصادات النامية منخفضة الدخل.

■ وأفاد المركز أن الحكومات تحتاج إلى رؤية وتفويض واضحين لتحسين التنسيق بين الجهات الحكومية والكيانات الصغيرة والمتوسطة لضمان المشاركة، كذلك يمكن أن يساعد فتح الحدود وجذب الاستثمار في التعجيل بالدخول في سلاسل القيمة العالمية، لذلك يجب العمل على العوامل المتنوعة التي تساعد على نجاح سلاسل القيمة العالمية، وهي تشمل، السياسة التجارية، والخدمات اللوجستية وتسهيل التجارة، وتنظيم خدمات الأعمال، والاستثمار، وضرائب الأعمال، والابتكار، والتنمية الصناعية، والامتثال للمعايير الدولية، وبيئة الأعمال الأوسع التي تعزز ريادة الأعمال، كذلك يجب على الدول تحديد التدابير التي ستكمل استراتيجياتها الخاصة بسلاسل القيمة العالمية، بحيث تشمل على مجموعة كبيرة من الأبعاد، مثل الاستثمار في التعليم والتدريب المهني، والتحصن، وتعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبناء البنية التحتية.

## ثالثاً: النشاط المالي

### التخصيم

- أطلقت الهيئة، خلال عام ٢٠١٨، مشروع قانون يجمع نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم في قانون واحد، وتمت الموافقة على المشروع من قبل كل من مجلس النواب ومجلس الوزراء. ويساهم القانون في تعزيز الشمول المالي وضمان وصول أدوات التمويل غير المصرفي لشرائح من المجتمع لا تستفيد حالياً من عدد من الخدمات المالية. ويعد نشاط التخصيم أحد الركائز لتوفير رأس المال العامل وتسريع دورته، وعلى وجه الأخص في تخصيص الحقوق المالية قصيرة الأجل.
- كما يُعد سوق التخصيم في مصر سوقاً واعدًا؛ فقد ارتفعت قيمة الأوراق المخصصة حوالي ثلاثة أضعاف تقريباً خلال الأربع سنوات الماضية؛ حيث زادت من ٣,٧ مليار جنيه مصري في ٢٠١٤ إلى ١٠,٦ مليار جنيه في ٢٠١٨. وارتفعت بنسبة ١٨% تقريباً مقارنة بالعام الماضي البالغة ٨,٩ مليار جنيه.

### التأجير التمويلي

#### ما هو التأجير التمويلي (Financial Leasing)؟

- التأجير التمويلي هو أحد المصادر غير التقليدية للتمويل الاستثماري متوسط وطويل الأجل والذي ينتقل بمقتضاه الى المستخدم (المستأجر) حق استخدام أصل معين مملوك للمؤجر بموجب اتفاق تعاقدى بين الطرفين مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة ويجوز للمستأجر في نهاية المدة شراء الأصل للمؤجر.
- ويعد البيع مع إعادة الاستئجار هو أحد صور التأجير التمويلي. حيث تقوم الشركة ببيع أحد أصولها الإنتاجية الثابتة (طويلة الأجل) الى شركة تأجير بشرط إعادة استئجار هذا الأصل مرة أخرى من شركة التأجير التمويلي. وبالتالي تستمر الشركة في استخدام هذا الأصل الإنتاجي في نشاطها وتحصل في الوقت ذاته فوراً على حسيبة نقدية من بيع الأصل تستخدمها الشركة لتمويل رأس المال العامل، على أن تقوم بسداد القيمة الإيجارية للأصل المستأجر على عدة سنوات مستقبلية.

#### ● الرقابة المالية تحدد ضوابط صارمة للمستفيدين من شركات التأجير التمويلي:

- أصدر الدكتور محمد عمران رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، قراراً رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٩، بتعديل قرار مجلس الإدارة رقم ٧ لسنة ٢٠١٩، بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم. وقرر محمد عمران، يضاف إلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٧ لسنة ٢٠١٩ بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم مادة جديدة برقم (٤مكرراً) نصها كالآتي: بيع الأصل وإعادة استئجاره تمويلياً.
- على شركات التأجير التمويلي عند قيامها بإبرام عمليات شراء الأصل مع إعادة تأجيره تمويلياً التحقق من قيام المستأجر باستخدام التمويل الممنوح له في نشاطه وفقاً للأغراض المحددة بالدراسة الائتمانية من خلال المستندات المؤيدة والمتابعة الدورية لنشاط المستأجر مع سريان الضوابط الآتية كحد أدنى:
- تمويل العمليات التشغيلية للمستأجر: يجب على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض العمليات التشغيلية التأكد من استخدام من التمويل في الغرض المخصص له طبقاً للموافقة الائتمانية الصادرة للمستأجر على أن يوضح المستأجر أوجه صرف التمويل الممنوح له من الشركة، وذلك من خلال المتابعة الدورية للعمليات التشغيلية التي يقوم بها المستأجر ومدى انعكاس ذلك على التدفقات النقدية.
- تمويل شراء الأصل ذات المواصفات الخاصة وذات التكنولوجيا العالية الذي يصعب تسويقه بالسوق الثانوي: تقوم شركات التأجير التمويلي بعد شرائها للأصل للمؤجر من المستأجر بتوجيه التمويل مباشرة إلى مورد الأصل ذو المواصفات الخاصة و/أو ذو التكنولوجيا العالية محل التمويل.
- استكمال بناء أو ترقية أو تشغيل عقار للمستأجر: على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض استكمال بناء أو ترقية أو تشغيل عقار للمستأجر أن يتم توجيه التمويل على شرائح وفقاً لما هو متفق عليه فيما بين الشركة والمستأجر، ووفقاً لمستخلصات إنجاز الأعمال المقدمة من جانب المستأجر للشركة.
- سداد ديون Debt Swap : تلتزم شركات التأجير التمويلي حال منح التمويل لأغراض سداد ديون المستأجر، بتضمين الدراسة الائتمانية للتدفقات النقدية وبيان تفصيلي مقدم من المستأجر موضحاً به الدائنين وقيمة الدين وسبب نشأته على أن يكون سبب نشأة الدين مرتبط بنشاط المستأجر.



## التمويل متناهي الصغر

### الحكومة تقرر تعديلات على قانون التمويل متناهي الصغر ٩:

- وافق مجلس الوزراء خلال اجتماعه على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤، بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر، وجاء مشروع القانون لينظم كلاً من نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، والتمويل متناهي الصغر، تنظيمًا قانونياً متكاملاً بما يؤكد على خضوع نشاط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهي الصغر لأحكام قانون تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، ويحتوي على قواعد وضوابط مزاولة الشركات لتلك الأنشطة بشكل يُحقق المرونة وسهولة التطبيق، بالإضافة إلى توفير إمكانية تعديل وتطوير هذه القواعد حسب احتياجات النشاط التجاري والصناعي.
- وتضمن مشروع القانون تعديل مسمى القانون من "قانون بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر"، ليكون "قانون تنظيم مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهي الصغر"، وأشار مشروع القانون إلى عدم سريان أحكام هذا القانون على جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهي الصغر والبنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري، في الوقت الذي نص فيه مشروع القانون على ألا يقل رأس المال المصدر والمدفوع للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة عن الحد الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، وبما لا يقل عن ٢٠ مليون جنيه، و٥ ملايين جنيه للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات متناهي الصغر، وأن يكون على الشركات الراغبة في مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة وتمويل المشروعات متناهي الصغر معاً أن تستوفي الحد الأدنى لرأس المال المصدر والمدفوع الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة لكل من النشاطين.
- كما حدّد مشروع القانون إجراءات اصدار تراخيص مزاولة الشركات لنشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وكذلك مزاولة نشاط تمويل المشروعات متناهي الصغر، وإجراءات مزاولة النشاطين معاً. وحدّد مشروع القانون اختصاص مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية بوضع قواعد وضوابط مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وقواعد وضوابط مزاولة نشاط تمويل المشروعات متناهي الصغر، وكذلك قواعد وضوابط مزاولة النشاطين معاً، على أن يتم ذلك بعد التنسيق مع جهاز تنمية المشروعات، ونص مشروع التعديل أيضاً على اختصاص وحدة مراقبة نشاط التمويل من الجمعيات والمؤسسات الأهلية بوضع شروط حصول الجمعيات على ترخيص بمزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة.
- وتعزز الهيئة العامة للرقابة المالية، تحقيق هذا الهدف من خلال إطلاق مبادرة تنشيط تمويل سلاسل القيمة في القطاع الزراعي متناهي الصغر، وتحفيز المزارعين على المشاركة في مجموعات التسويق محاصيلهم العظيم العائد، مع العمل على تعزيز التكامل مع الخدمات المالية الأخرى اللازمة مثل التغطيات التأمينية متناهي الصغر، والتي ستدعم فعالية تلك المبادرة، كما تعزز الهيئة تبني مبادرات مع الجهات المعنية لدعم وتطوير مؤسسات الفئة (ج).
- ٣,٩٤ مليون مستفيد من نشاط التمويل متناهي الصغر بقيمة ٣٧,٥ مليار جنيه!:
- أشارت الهيئة العامة للرقابة المالية، إلى أن قد ارتفعت أرصدة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهي الصغر إلى ٣٧,٥ مليار جنيه في شهر نوفمبر من عام ٢٠٢٢ مقابل ٢٥ مليار جنيه خلال الشهر المماثل من عام ٢٠٢١، وبلغ عدد مستفيدين من النشاط ٣,٩٤ مليون مستفيد مقارنةً بعدد ٣,٤٢ مليون مستفيد خلال فترة المقارنة.
- وتستهدف الهيئة العامة للرقابة المالية، مضاعفة حجم التمويل متناهي الصغر من ٢٧ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢١ إلى ٥٠ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢٦ باستراتيجية الهيئة خلال الفترة (٢٠٢٢-٢٠٢٦)، الاستمرار في توسيع قاعدة التمويل متناهي الصغر، ومضاعفة عدد المستفيدين من حوالي ٣,٥ مليون مستفيد ليصل إلى ٤,٥ مليون مستفيد بحلول عام ٢٠٢٦.
- وتعزز الهيئة العامة للرقابة المالية، تحقيق هذا الهدف من خلال إطلاق مبادرة تنشيط تمويل سلاسل القيمة في القطاع الزراعي متناهي الصغر، وتحفيز المزارعين على المشاركة في مجموعات التسويق محاصيلهم العظيم العائد، مع العمل على تعزيز التكامل مع الخدمات المالية الأخرى اللازمة مثل التغطيات التأمينية متناهي الصغر، والتي ستدعم فعالية تلك المبادرة، كما تعزز الهيئة تبني مبادرات مع الجهات المعنية لدعم وتطوير مؤسسات الفئة (ج).

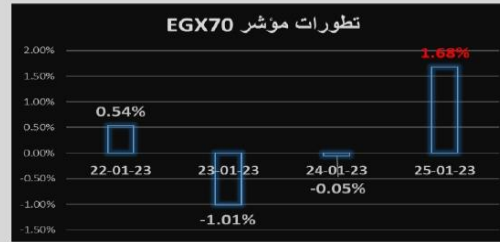
9 [http://www.cabinet.gov.eg/arabic/MediaCenter/CabinetNews/Pages/%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D9%80%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%80%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D9%82%D9%80%D9%80%D9%85-\(62\)-%D8%A8%D8%B1%D8%A6%D9%80%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%AF%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A.aspx](http://www.cabinet.gov.eg/arabic/MediaCenter/CabinetNews/Pages/%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D9%80%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%80%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D9%82%D9%80%D9%80%D9%85-(62)-%D8%A8%D8%B1%D8%A6%D9%80%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%AF%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A.aspx)

10 <https://www.youm7.com/story/2023/1/21/3-94-%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%81%D9%8A%D8%AF-%D9%85%D9%86%D8%B4%D8%A7%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84-%D9%85%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%87%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%BA%D8%B1-%D8%A8%D9%82%D9%8A%D9%85%D8%A9/6055528>

## الأداء الأسبوعي للبورصة المصرية:



### تطور مؤشرات البورصة خلال الاسبوع



### تطور مؤشرات القطاعات بداخل البورصة

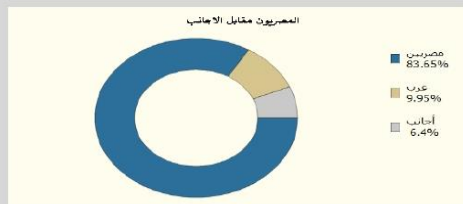
سجل مؤشر EGX30 المحدد النسبي لأكثر ٣٠ سهماً مقيداً بالبورصة المصرية ارتفاعاً بنسبة ٢,١٣% في نهاية تعاملات اليوم الأربعاء ٢٥ يناير ٢٠٢٣، مقارنةً بانخفاض بنسبة ٠,٣٣% في بداية الأسبوع. وارتفع مؤشر الشركات المتوسطة والصغيرة إيجي إكس ٧٠ الذي يضم ٧٠ شركة متوسطة مقيدة بالبورصة المصرية بنسبة ١,٦٨% مقارنةً بانخفاض بنسبة ٠,٥٤% في بداية الأسبوع، وذلك لأن يوم الخميس الموافق (٢٦-١-٢٠٢٣) عطلة رسمية بمناسبة ذكرى ثورة ٢٥ يناير وعيد الشرطة.



سجل معدل نمو مؤشر قطاع البنوك ارتفاعاً اليوم الخميس بنسبة ٣,٣٠% مقارنةً بانخفاض بنسبة ١,٤٦% في بداية الأسبوع، كما ارتفع مؤشر قطاع السياحة والترفيه بنسبة ٢,٢٦% مقارنةً بانخفاض بنسبة ١,١٨% في بداية الأسبوع.



### فئات المستثمرين



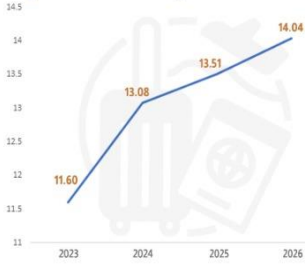
## رابعاً: انفوجراف

▪ **انفوجراف (1) يوضح تقرير مؤسسة فيتش والتي تتوقع زيادة أعداد السائحين في مصر إلى ٥٢ مليون سائح حتى ٢٠٢٦:**

**52 مليون سائح يُتوقع توافدهم على مصر حتى 2026**  
«فيتش» تتوقع زيادة أعداد السائحين في مصر خلال المدى المتوسط



أعداد السائحين في مصر بالمليون سائح



**13**

مليون سائح

العدد المتوقع للسائحين

بحلول 2024

(أي أعلى من مستويات ما قبل

كوفيد-19)



أعداد السائحين تأثرت  
في 2022 بسبب الأزمة  
الأوكرانية.



**11.6**

مليون سائح

يُتوقع وصولهم إلى

مصر خلال 2023



تابعونا على المنصات الرقمية

WWW.IDSC.GOV.EG



المصدر: فيتش، يناير 2023

